



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

2010/11/3

الدعم المباشر للقطاعات الاقتصادية.. لم لا؟!!

عبد الحليم فضل الله

قد تكون فذلكة الموازنات العامة لزوم ما لا يلزم، وهي كذلك لو عددناها مقياساً لنجاح الحكومة أو فشلها، لكن أهم ما في تقارير وزارة المالية المرفقة بمشاريع الموازنة كما التقارير الحكومية الأخرى ليس قابليتها للتطبيق، بل في أنها دليل مكتوب يكشف عن بعض ما يجول في أذهان واضعيها، ومؤشر زمني على تسلسل ولادة الأفكار والمفاهيم لدى القائمين على شؤون الدولة. ففي ثنايا هذه التقارير يظهر كم تأخرت مفردات العدالة الاجتماعية أو الإصلاح الضريبي أو التنمية القطاعية عن الصعود إلى مسرح النقاش الرسمي، ونشاهد كذلك الولادة العسيرة لمفهوم الإنماء المستدام والمتوازن، والولادة السهلة لمفردات أخرى صارت محورا للسياسات بالتزامن مع رواجها في تقارير المؤسسات الدولية.

في فذلكة موازنة 2011 أمور تستحق التدقيق، ليس بحثاً عن النقطة التي يقع عندها مركز السياسات العامة في اللحظة الراهنة، بل لتقليب الصفحات التي أضيفت إلى القاموس اللفظي للدولة . لنرصد مثلاً عبارة النمو اعتماداً على عوامل داخلية. المصطلح جيد وهو وثيق الصلة بمعارضتي السلوك الاقتصادي السائد منذ عام 1992، و كان في قلب الجدل المزمع في لبنان بين اتجاهين متعاكسين، بين من تسلح بفكرة الانفتاح للدعوة إلى حياد مبالغ فيه للدولة، وتضييق قاعدة التخصص وإعمال آليات تجعل الاقتصاد برانياً أو منحازاً إلى ما هو خارجي، فاحتلت لديه بعض المتغيرات واجهة الاهتمام؛ مثل ميزان المعاملات الجارية والأرقام الإجمالية للنمو وحركة الودائع والتدفقات المالية، وتراجعت أخرى مثل: رصيد الميزان التجاري وحصّة القطاعات الإنتاجية من النمو ونصيب العاملين بأجر من مجموع المداخيل، والمجاميع الأساسية المعول عليها في المحاسبة الوطنية كالادخار والاستثمار والتضخم وغيرها.

وفي مقابل هذا الاتجاه الذي يشجع اللبنانيين على امتلاك مصادر تمويل لاستهلاكهم لا علاقة له بأنشطة الإنتاج، عارض الاتجاه الثاني هذا الخطأ المزيج، أي الاتكاء على الخارج والفصل ما بين الدخل والإنتاجية، ما أدى بحسبه إلى إحباط استعداد الاقتصاد اللبناني لاستنهاض تجربة راسخة و حديثة وصالحة للمنافسة.

لكن زيادة حجم القاموس ليس دليلاً على ان خيارا اقتصاديا آخر يشق طريقه، فمع أن مشروع موازنة 2011 أورد بوضوح هدف "تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة ومستدامة مبنية على عوامل داخلية مساعدة"، وجاء معطوفاً على أمرين آخرين: " أن تنعكس معدلات النمو المرتفعة على كل المناطق بغية ان يستفيد جميع اللبنانيين في كل لبنان من منافع النمو الاقتصادي"، و "وضع أجندة للنمو تهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية كافة"، فان كل المؤشرات تدل على ان البوصلة ما زالت تتحرف يمينا. قد يكون صحيحاً أن تجريبه الشراكة أحدثت تحولاً ما في الخطاب الاقتصادي الحكومي، فأضافت إليه مفردات لم يألفه مثل العدالة الضريبية، لكن الصحيح أيضاً هو أن هذه التجربة لم تُسقط المفردات المضادة التي بوسعها أن تجدد النص السابق عندما تهب رياح سياسية مؤاتية.

تكنن المفارقة على نحو واضح في محاولة الفذلكة الجمع بين هدفين متضارين بمعنى ما؛ المحافظة من جهة على المنحى الايجابي الذي تجسد عام 2009 بمؤشرات مشجعة تحققت بفعل عوامل خارجية وبلا أدنى جهد، و الاعتماد من جهة ثانية على عناصر داخلية مساعدة تفترض إعادة النظر بأهداف وأولويات السياسات النقدية والمالية ما يقلل ربما من جاذبية لبنان للأموال الباحثة عن ملاذات مريحة وآمنة. إذ أن الحفاظ على التدفقات المالية مثلاً، يتطلب فوائد مرتفعة على نحو اصطناعي بينما تعزيز العناصر الداخلية للنمو يفترض خفضها.

لا يمكن جمع الأهداف هكذا في سلة واحدة، بينما المطلوب اختيار واحد من اثنين، إما اقتصاد يعتمد على التدفقات لا على الإنتاج وعلى الخارج لا على الداخل، وإما المضي في الاتجاه المعاكس الذي سيجر معه خطأ آخر لسياسات جديدة. لنأخذ هدف تحسين بيئة الأعمال الذي يتكرر بانتظام في الأوراق والبرامج الحكومية و يراد له اختصار الوجه التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي، وفق رؤية ضيقة تكفي بنزع العقبات الإدارية التي وضعتها الحكومة بنفسها من أمام الأنشطة المالية والتجارية حصراً. لكن تحسين البيئة التي تحضن النشاط الاقتصادي يجب ان تتم في إطار عملية ديناميكية ومتكاملة. ديناميكية بحيث تتغير أهدافها وتتطور مع مرور الوقت ومع ظهور حاجات أو ظروف جديدة، ومتكاملة بمعنى ان أدواتها ووسائلها متنوعة وكذلك المجالات والقطاعات التي تتناولها، فتلامس مسائل أكثر عمقاً مثل خفض التكاليف وتخفيف

حدة الاحتكارات ومساندة المؤسسات الصغيرة، ودعم المؤسسات التي تمنح قروضاً مصغرة، وتحسين المحاسبة الوطنية، وإيجاد حلول للمؤسسات الصناعية التي تتحمل موازنتها أعباء ديون متعثرة مزمنة. باختصار علينا الانتقال بشجاعة من مبدأ التحفيز إلى مبدأ الدعم، مع بداية متواضعة بعض الشيء، مثل العمل على مضاعفة أعداد المؤسسات الإنتاجية المستفيدة من برامج دعم القروض مع اعتماد صيغ مربحة للجميع، كما في خفض متفق عليه للفوائد على سندات الخزينة، ثم استعمال الوفر لتمويل دعم قروض القطاعات الاقتصادية من البنوك التجارية.

ان نقل مركز التدخل الحكومي من التحفيز، الذي لم يجد نفعاً حتى الآن، إلى الدعم المباشر، قد يحرك من جديد آلة الإصلاح التي توقفت في الستينات عند حدود قطاعات الإنتاج، وهو ما يمكن أن يتمتع بإجماع مريح، فإذا سلمنا جدلاً بالحجة الحاضرة وهي ان الدولة تاجر فاشل، فإنها في الأساس راع ومنظم وداعم ناجح وليس له بديل.